تقييم الاصلاح التجاري في الجزائر من وجهة نظر الاقتصاد السياسي للحماية خلال الفترة 1989 -2019

Assessment of trade reform in Algeria from the political economy point of view of protection during the period 1989-2019

فرحات جميلة[1]، زايري بلقاسم[2]

[1]طالبة دكتوراه ،مخبر W1102400، جامعة وهران 2، الجزائر،ferhat.djamila@univ-oran2.dz

[2]أستاذ التعليم العالي ،مخبر W1102400، جامعة وهران 2، الجزائر،-zairi.belkacem@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/1/16 تاريخ القبول: 2021/6/3 تاريخ النشر: 2021/10/1

ملخص:

في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة والانفتاح على التجارة الخارجية أصبح من الضروري البحث عن أدوات أخرى تسمح لنا بفهم أكثر لمسارات السياسات التجارية وطبيعة الاصلاح التجاري في الجزائر, لذلك تهدف المساهمة إلى توفير إطار تحليلي لتصور إقصاد السياسة التجارية القائمة على إشكالية البعد المؤسسي للطابع الحمائي ومساهمات جماعات الضغط في تحديدها . وتوصلت النتائج الى أن النظام السياسي وقيوده هو نقطة الانطلاق لأي تفكير في قضايا اصلاح التجارة ,ومن هنا تأتي أهمية تحليل القرارات السياسية وتأثيرها على مسار السياسة التجارية مع تقييم التحولات التي حدثت بعد الثمانينات وإلقاء الضوء على التوجهات الحالية والمرافقة للإصلاح الفعال للسياسة التجارية .

كلمات مفتاحية: : الاقتصاد السياسي،جماعات الضغط،الإصلاح التجاري.

تصنيف JEL: P48،O43،F13.

Abstract:

In light of the new economic trends and openness to foreign trade, it has become necessary to search for tools to understand trade policies. Therefore, the contribution aims to envision the economy of trade policy based on the institutional dimension and the contributions of pressure groups. The results concluded that the political system is the starting point for trade reform. Hence the importance of political decisions and their impact on trade policy while shedding light on the directions of trade policy reform.

Keywords: Political economy;lobbyists;trade reform.

Jel Classification Codes: P48,O43,F13.

المؤلف المرسل: فرحات جميلة، **الإيميل:** Ferhat.doctor31@gmail.com

1. مقدمة:

عرف الاقتصاد العالمي منتصف القرن الماضي تغيرات مستمرة ناجمة عن العولمة الاقتصادية والمتزامنة مع تطبيق اتفاقية جولة الأوروجواي , الأمر الذي دفع الأكاديميين وواضعي السياسات لإثارة عدة مسائل منها تحليل السياسة التجارية من جديد , وقد حظيت الأسئلة المتعلقة بإصلاح السياسات التجارية باهتمام كبير سواء في دوائر صنع السياسات أو بين الأكاديميين , كما اتفقت الكثير من الأدبيات على أن اصلاح السياسات التجارية يتعدى تحرير التجارة لرفع مستويات ومعدلات النمو الى الاصلاح المؤسسي للنظام السياسي, والهدف من هذا الاتجاه هو توضيح أهمية ازالة العوائق التجارية وتخفيض درجة تدخل الدولة استنادا الى الفرضيات المتعلقة بعدم قدرة الدولة على صياغة سياسة تجارية فعالة, ورغم أن هذا الاتجاه تدعم بالكثير من الدراسات التطبيقية الا أنه عرف عدة تناقضات لأن هناك الكثير من حالات الاصلاح التجاري اتسمت بالنجاح والتي اشتملت على تدخلات سياسية من جانب الحكومة ولم تعتمد كليا على حرية التجارة , ومن بين هذه الدول نجد كوريا الجنوبية وتايوان , وهي دول أدمجت سياسات التجارة الحرة مع حزمة من السياسات الحمائية تتعلق بالتعريفة الجمركية , ومن جانب أخر نجد حكومات فشلت في الاصلاح التجاري بسبب التدخل السياسي للحكومة الأمر الذي حال دون تحقيق نتائج ملموسة على المستوى التجاري.

وبالنظر الى حالة الجزائر فقد انتهجت سياسة حمائية بعد الاستقلال بهدف بناء قاعدة صناعية وزيادة الاستثمارات والتقليل من البطالة حيث قامت بمراقبة ثم احتكار التجارة الخارجية من أجل حماية المنتوج الوطني والتحكم في الواردات والصادرات حسب استراتيجية التنمية المتبعة ,ونتيجة للظروف التي مر بها النظام السياسي والاقتصادي مع نهاية الثمانينات قامت بإجراء إصلاحات في سياسة تجارتها الخارجية وتحريرها ,غير أن عدم الكفاءة في التطبيق نتيجة غياب السياسات الاقتصادية المساعدة أعطت خصائص تدل على أنها لاتزال سياسة حمائية مما يدل على أن هناك مصالح لبعض القطاعات والصناعات والتي ستخسر أو تنخفض مكاسبها في حالة الانفتاح على العالم الخارجي بسبب ضعف القدرة التنافسية لديها ,ولتوضيح ذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة الاجابة عن الاشكالية التالية :

ما مدى تأثير التكوينات المؤسسية للاعبين السياسيين المحليين وهيكل المساومة الدولية على صياغة قرارات واختيارات السياسة التجارية في الجزائر ؟

الفرضية العامة :

هناك علاقة طردية بين طبيعة القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والقرارات السياسيةَ المنظمة للاقتصاد الجزائري ، فهو ذو طابع ريعي لا يخضع في عمله لقوانين السوق بل الى الأوامر الادارية للدولة ومن أسباب ذلك نجد أنه ليس متطورا بشكل كاف لفرض أشكاله التنظيمية على المجال السياسي وعلى جماعات الضغط التي تدافع عن مصالحها التجارية.

أهمية الدراسة :

الملاحظ من الدراسات السابقة والمتعلقة بالحماية التجارية في الجزائر أنها تناولت العوامل الاقتصادية المتحكمة في الحماية التجارية مثل القيود التعريفة وغير التعريفية ,غير أنها أهملت تأثير النظام السياسي وقراراته المتحيزة عليها , لذلك حاولت الدراسة الحالية تحديد طبيعة العقبات السياسية التي تحول دون اصلاح وتحرير السياسة التجارية في الجزائر باستخدام النهج المؤسسي لمعالجة الظواهر المتعلقة بالتجارة الخارجية مع التركيز على دور جماعات ا المصالح لبعض القطاعات والصناعات والتي ستخسر أو تنخفض مكاسبها في حال الانفتاح على العالم الخارجي .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت تأثير النظام السياسي على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وتأثير الطابع الريعي على القرارات السياسية غير أن نتائج تلك الأبحاث لم تكن موحدة, لذلك حاولت الدراسة الحالية استنباط تأثير جماعات الضغط السياسي على الاصلاحات التجارية في الجزائر, ومن بين أهم الدراسات التي استعنا بها في بحثنا ما يلي :

- دراسة (Isabelle Werenfels « Managing instability in Algéria », 2007) ,حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة تحليل الاقتصاد السياسي للجزائر بداية من سنة 1989 , وهي فترة انتقالية من وجهة النظر السياسية في أعقاب تأثير أزمة النفط على الاقتصاد الجزائري مع التركيز على انتقال السلطة الى الطابع التعددي حيث أجرت الباحثة مراجعة أدبية واسعة حول هذه القضية , والفرضية التي تمت صياغتها تستند الى تفاعل النخبة بداية من هذه الحقبة واستيلاءها على الموارد الهيدروكربونية التي ينظر اليها على أنها ايجار اضافة الى معارضتها على توزيع الايجارات المرتبطة بفتح الأسواق أو تحريرها وعملية خوصصة المؤسسات الحكومية من خلال تشكيل دوائر النفوذ والسلطة منها الدائرة الأولى وهي دائرة السلطة المركزية للحكومة والوزارات المختلفة , الدائرة الثانية وهي تتشكل من مؤيدي السلطة والتي تملك قوة استشارية قوية وتشكل هذه المجموعة حكومة النخب , الدائرة الثالثة وهي جزء من أحزاب المعارضة والنقابات , وهيكل تعديل هذه الدوائر هو مؤشر لتعديل هيكل النخب حول التكلفة الانتقالية والتسوية السياسية المتعلقة بالتحرير التجاري .

- دراسة (Miriam R. Lowi « Oil wealth and the poverty of politics », 2008), تجري الباحثة دراسة حول العلاقة بين الثروة الاقتصادية من الموارد الطبيعية واستقرار النظام السياسي في الجزائر , ويمكن اعتبار الدراسة مساهمة في الاقتصاد السياسي للجزائر من خلال تحليل العلاقة بين صدمات النفط وردود الفعل وتصاعد العنف السياسي خاصة في التسعينيات , والمشكلة المطروحة هي استمرار عدم الاستقرار السياسي على الرغم من توفير النظام السياسي لموارد هيدروكربونية كبيرة قد تسمح بالنمو الاقتصادي لو تم استغلالها بشكل جيد .

- دراسة (Abbas Mehdi, « L'ouverturecommerciale de l'Algérie. Apports et limitesd'uneapproche en termesd'économiepolitique du protectionnisme » 2012) , هذه المساهمة تشكل محاولة لتحليل استراتيجية الانفتاح التي تتبناها الجزائر في الأمد البعيد , ويسلط الباحث الضوء على ثلاثة عوامل وهي سياق الاقتصاد الكلي الذي يحدده تغير

الأسعار الدولية للهيدروكربون , والتفاعل بين المصالح القطاعية لمختلف عناصر برنامج النظام الوطني الجزائري , والسياق الفكري الذي يحدد استقرار التجارة الخارجية , كما توصل الباحث الى أن الانفتاح يتعدى البعد الهيكلي الى البعد المؤسسي , وهو ما يشير الى خصائص النظام الوطني للاقتصاد السياسي والتحليل المتعلق بالعلاقات المتناقضة والهرمية التي توجد بين مختلف جماعات الضغط الذين يستخدمون من ناحية مناصبهم ومختلف أجهزة الدولة لفرض تفضيلاتهم ومصالحهم ,ومن ناحية أخرى يسعون للحصول على موارد الدولة من خلال القنوات القانونية سواء الرسمية أو غير الرسمية .

_ بعد عرض الدراسات السابقة يتضح أن هذه الدراسة تتشابه معها في عدة جوانب , فهي دراسة تحليلية تعتمد على تحليل معطيات احصائية للاقتصاد السياسي وتشترك في دراسة المتغير التابع , اضافة الى أنها تهدف الى اختبار تأثيره على تحديد اتجاه السياسة التجارية وأبعادها المختلفة , كما تختلف عن بقية الدراسات التي تهدف الى فهم العلاقة بين المتغيرات وليس معرفة التأثير , وهي بذلك تؤكد على التفاعل بين متغيرات تحديد السياسة التجارية سواء العوامل الاقتصادية مثل القيود التعريفية وغير التعريفية أو العوامل السياسية مثل تأثير جماعات الضغط المختلفة والتي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض ضمن بيئة عمل واحدة والمتمثلة في الاقتصاد الجزائري .

تقسيمات الدراسة :

بناءا على ما تقدم وللتوصل للأهداف المرجوة قسمنا الدراسة الى عدة محاور بداية بتحليل علاقة الارادة السياسية بالإصلاحات الاقتصادية لفترة ما بعد 1990,ثم مظاهر اصلاح السياسة التجارية في الجزائر بعد 1990,بعدها تطرقنا الى الجوانب السياسية لاقتصاديات الحماية التجارية في الجزائر, ثم محددات العرض والطلب على اصلاح السياسة التجارية و متطلبات الاصلاح الفعال للسياسة التجارية في الجزائر, وفي الأخير نشير الى نتائج البحث مع بعض التوصيات .

2. علاقة الارادة السياسية بالإصلاحات الاقتصادية لفترة ما بعد 1990 :

بعد أحداث أكتوبر 1988 دخلت الجزائر مرحلة اصلاحات عميقة تهدف الى الخروج من الاقتصاد البيروقراطي الى الاقتصاد الحر والتحضير لمرحلة التعددية رغم أن الخطاب لم يكن واضحا فيما يتعلق بالتعددية السياسية وكل تركيزه كان على تجنيد الطاقات السياسية وفتح المجال لجميع المواطنين بدون استثناء , وعكس ما تم التصريح به فان الاصلاحات لم تكن نتيجة أحداث أكتوبر حيث بدأ تطبيق الاصلاحات سنة 1987, وبالنسبة للميادين الاقتصادية بدأت في يناير 1988 قبل المظاهرات الأمر الذي دفع المحللين الى اعتبار أحداث أكتوبر نتيجة للصراع الذي كان يدور في قمة السلطة بين أنصار الانفتاح والاصلاح وأنصار النظام القديم , ومن مميزات مشروع الاصلاح لهذه الفترة أنه يهدف لاستراتيجية بعيدة المدى حيث أن القائمين عليه يعتبرون الهدف الأساسي المنتظر منه يتمثل في تحرير الاقتصاد وأن كل المبادرات التي يتم اتخاذها يجب أن تتبع هذا الاتجاه حيث جاءت قوانين الاصلاح منسجمة ويكمل بعضها البعض في سياق دستور 1989 , ولذات الغرض تم فتح مجال الاعلام وتشجيع الأحزاب السياسية , كما تعاملت السلطة مع الأحزاب على أساس أنها

مؤسسات يجب احترامها وأحسن مثال على ذلك الانتخابات التي تم تنفيذها بطريقة شفافة حيث احترم الاصلاحيون نتائجها رغم أنها لم تكن في صالحهم وساعد هذا التصرف على زرع الثقة بين المتعاملين السياسيين والاقتصاديين واقتنعت المعارضة أن هذا التيار الاصلاحي كان صادقا في مشروعه الاصلاحي غير أنه ورغم ذلك واجهت عملية الاصلاح العديد من العوائق نذكر منها :(Khan, 2011)

1.2 محيط دولي غير ملائم:

جرت الاصلاحات التي عرفتها الجزائر قبل عشريتين في ظرف يتميز بثلاث عوائق سياسية أهمها المحيط الدولي حيث اعتبرت الجزائر من مؤيدي الاتحاد السوفياتي, أما على الساحة العربية فان مساندتها لمنظمة التحرير الفلسطينية ولجبهة البوليساريو التي تطالب باستقلال الصحراء الغربية جعلت علاقاتها صعبة مع البلدان العربية الفاعلة مثل مصر والمملكة العربية السعودية , وبعد بدأ الاصلاحات حاولت هذه الأطراف استغلال الأثار على السياسة الخارجية حيث ضغط كل طرف ليدفع في الاتجاه الذي يخدم مصالحه ولم يبقى للجزائر الا هامش ضيق حاولت أن تحافظ عليه باتخاذ سياسة متوازنة ترتكز أساسا على المصالح الاقتصادية خاصة وأنها كانت تعيش أزمة اقتصادية خانقة. وعلى الصعيد الدولي حاولت الولايات المتحدة وفرنسا عرقلة التغيير في الجزائر خاصة وأن مشاركة الشارع الجزائري في الحياة السياسية أكد أنه سيكون من الصعب جدا الضغط على أية سلطة تنبع من هذه التجربة لأن شرعية السلطة ستكون قوية , هذا عن الجانب العلني أما ما كان يحدث في الخفاء فهو رفض قاطع من الولايات المتحدة وفرنسا لمساندة التجربة الديمقراطية في الجزائر الى جانب اقامة قنوات اتصال مع القوى التي كانت ترفض المشروع الديمقراطي سواء في صفوف السلطة أو بين الاسلاميين .

2.2 أزمة اقتصادية خانقة :

تعتبر الأزمة الاقتصادية من أهم العناصر التي أثرت على عملية الاصلاح , فبعد حرب الأسعار التي شنتها العربية السعودية ابتداءا من سنة 1985 وانهيار أسعار المحروقات التي ترتبت عنها وجدت الجزائر نفسها في وضعية مالية صعبة حيث أن صادراتها النفطية لا تسمح بتغطية 60% من الواردات وقد بلغت الديون الخارجية 24 مليار دولار , كما أن تلك الأزمة كانت دافعا أساسيا للدخول في الاصلاحات واعتبرها عدد من السياسيين فرصة لا تعوض لتغيير شامل في البلاد حيث اعتبروا أن المحروقات أعطت الجزائر دخلا مضمونا جعل البلاد عاجزة عن العمل , كما اعتبر الاقتصاديون أن الأزمة الاقتصادية فرصة تاريخية ستخسر الجزائر الكثير اذا لم تستغلها لتغيير الاقتصاد الوطني بشكل كامل , غير أنه ومع ارتفاع أسعار المحروقات عادت طرق التسيير القديمة مع انتشار التبذير والفساد واستعمال الأموال بطريقة عشوائية .

3.2الاسلام السياسي (قوة دون رؤية) :

واجهت تجربة الاصلاح في الجزائر نهاية الثمانينات موجه الاسلام السياسي التي كانت تعم معظم الدول العربية , كما سمح الخطاب الراديكالي الذي كانت تتبناه الجبهة الاسلامية للإنقاذ باكتساب شعبية واسعة مما جعل منها القوة السياسية الأولى في البلاد ,

واستطاعت الجبهة الاسلامية للإنقاذ أن تفوز في الانتخابات المحلية سنة 1990 , ثم في الانتخابات التشريعية سنة 1991 مما دفع قيادة الجيش الى وضع حد للتجربة الديمقراطية ونتج عن هذا القرار عشرية من العنف , كما أن جبهة الانقاذ تبنت خطابا غير منسجم بين تيار سلفي يريد تطبيق الشريعة فورا وتيار وطني يتبنى خطابا أكثر ليونة وتيار تكفيري يعطي وعودا بالثأر والدخول في حروب ضد الغرب وكانت الأصوات المتطرفة هي الأكثر رواجا حتى فقدت الجبهة السيطرة على الأمور وظهرت ضعيفة أيديولوجيا ,كما أنها برهنت على أنها لا تعرف أهمية الدولة وليس لها وعي بأهمية المؤسسات . (Abbas, 2012)

2. 4 اجماع ضد الاصلاح:

اذا كانت جبهة الانقاذ هي العنصر البارز الذي أضاع فرصة التغيير فان تجربة الاصلاح في الجزائر فشلت بسبب وجود اجماع ضدها خاصة عندما اتضح أن الاصلاحيين كانوا يعملون فعلا لتحويل السلطة الى الشعب , وفي الداخل كانت تيارات داخل الجيش وأجهزة الأمن تعتقد في بداية الأمر أن الاصلاحات ستسمح بإعادة الاعتبار للنظام دون أن يؤدي ذلك الى تغيير جذري اضافة لما سبق كانت هناك شبكات اقتصادية قوية تتحرك من جهتها لرفض القواعد الجديدة التي جاء بها الاصلاح , وقد تم وضع حد لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية وفتح الاقتصاد لمتعاملين جدد , واكتشفت الجزائر اقتصاد الصين وكوريا وغيرها بعد أن كانت فرنسا تسيطر بصفة شبه كاملة على التجارة الخارجية الجزائرية , وكل هذه التغييرات في التعاملات الاقتصادية أدت الى تحالف الأضداد ضد الاصلاحات , والشكل التالي يوضح تطور الأنظمة السياسية في الجزائر وأثرها على الاصلاحات الاقتصادية.

الشكل رقم 01 : تطور الأنظمة السياسية في الجزائر خلال الفترة 1962-2021

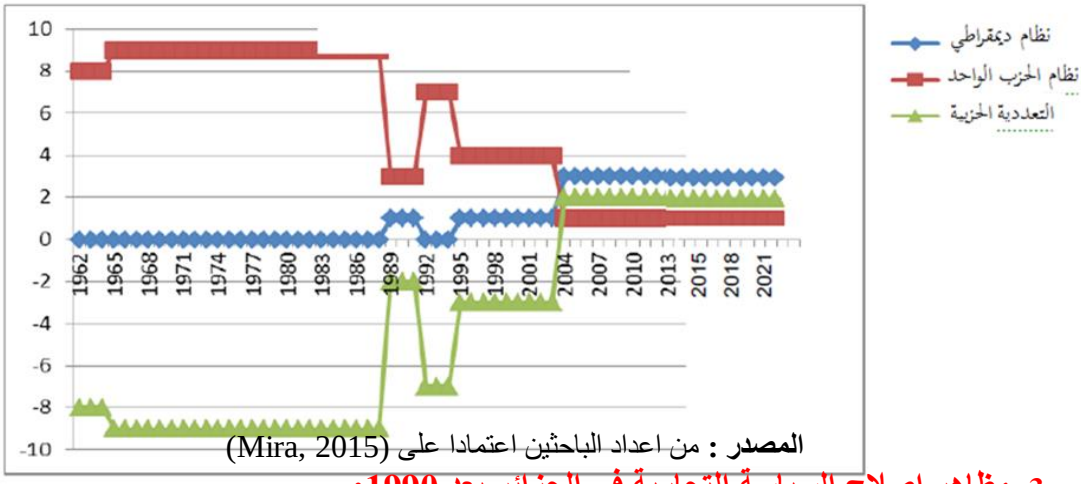

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على (Mira, 2015)

3. مظاهر اصلاح السياسة التجارية في الجزائر بعد 1990:

عمدت الحكومة الجزائرية الى تحرير التجارة الخارجية بشكل كبير على الرغم من بقاء الكثير من العوائق الغير جمركية وارتفاع التعريفة الجمركية على معظم الواردات ,

وبرنامج تحرير التجارة الخارجية بدأ بشكل تدريجي حيث جسده أولا قانون 88- 29 الذي أعطى مرونة أكثر في المجال التجاري (بهلولي، 2012), وقد تدعم اتجاه اعادة تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي سمح باللجوء الى الوسطاء من أجل انجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الاستيراد حيث أقر بنك الجزائر لكل شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر أن يقوم بالاستيراد في كل السلع دون اتفاق أو تصريح مسبق ما عدا القيام بتوطين العملة لدى بنك وسيط معتمد, وفي سنة 1992 ونتيجة للاختلالات المالية قامت السلطات العمومية بتشديد القيود على الصرف الأجنبي وتقليص حجم الواردات , كما وضعت قواعد صارمة على التمويل حيث أصبحت المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100000 دولار تخضع لموافقة اللجنة الخاصة(Nechachibi, 1998), كما أصدرت السلطات تعليمات تحضر الواردات التي ليس لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي .

ومن أجل تحرير أكثر للتجارة الخارجية قامت الجزائر سنة 1994 بإلغاء نظام المراقبة الثقيل , كما ألغي نظام العلاوة الادارية لموارد العملة الصعبة سنة 1992 بهدف استيراد المنتوجات المسموح بها حيث أصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة حسب احتياجاتهم واستيراد كل المواد ما عدا بعض المواد التي يكون استيرادها ممنوعا بصفة مؤقتة غير أن قائمة هذه المواد تم الغاؤها مع نهاية(Ratoul, 2005 ,1994), ويعتبر الأن نظام التجارة الخارجية معفى من كل القيود الكمية والجدول التالي يبين تطور التعريفة الجمركية خلال عقد التسعينات .

جدول رقم 1 : تطورات التعريفة الجمركية في الجزائر بعد اصلاحات 1990

المعدلات	مواد غذائية	مواد التسيير	مواد التجهيز	مواد استهلاكية
0	04	40	30	63
3	51	488	95	26
7	46	746	307	52
15	72	644	385	162
25	200	351	230	165
40	97	229	94	437
60	186	92	24	792
مجموع البنود التعريفية	656	2590	1165	1697

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

تحليل الجدول :

الملاحظ من الجدول أن هيكل التعريفة قد تم تعديله لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بجانب الهدف المالي , وبعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 تم تخفيض المعدل الأعظمي للرسوم الجمركية سنة 1996 من 60 % الى 50 % بعد ذلك الى 45 % في أول جانفي 1997 , كما خفض عدد هذه الحقوق مع بقاء بعض السلع خارج هذا النطاق كالكحوليات والدخان وسيارات الركوب النفعية , ومن المتوقع الاستمرار في سياسة

تخفيض التعريفة الجمركية في السنوات القليلة القادمة لتتوافق بالكامل مع مشروع الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .

يتضح من خلال ما سبق أن استخدام نتائج السياسات كمؤشر قياس مدى نجاح سياسات الاصلاح التجاري في الجزائر يظهر أداءا متواضعا للغاية , والسؤال المطروح الى أي مدى تعتبر الحالة الجزائرية تقليدية بشأن السياسة التجارية ؟

من التحليل السابق للسياسة التجارية يتبين أن الطابع الحمائي يتغلب في معظم الأحيان مع التركيز على دعم الصادرات المباشر والذي يعاني غالبا من عدم الكفاءة في التطبيق نتيجة غياب العوامل المؤسسية والسياسات الاقتصادية الكلية المساعدة غير أن النظرة التقليدية لتحرير التجارة والانفتاح لا تستطيع مساعدتنا في تقييم الحالة الجزائرية وخاصة بالنسبة للعوائق الغير جمركية(Addi, 2014), كما أن الاقتصاديين لم يحددوا بشكل صحيح ما اذا كان تخفيض مستوى التعريفة الجمركية أفضل من تخفيض القمم التعريفية , وقد أكد الأدب الاقتصادي على أهمية هذين المقياسين بدون تحديد أفضلية احداهما على الأخر , وهذا أمر هام لأنه يعطي انطباعات مختلفة , بالإضافة الى ذلك يظهر التحليل اشكالية هامة اذ أنه وفقا لما تم ذكره فانه من أفضل انجازات الاصلاح التجاري المحتملة هو تخفيض معدل الحماية الفعلية غير أن بعض المحللين انتقدوا الطرح الحالي حيث أوضحوا وعلى سبيل المثال في حالة المغرب أن القطاعات التي تمتعت بمعدل حماية فعلي مرتفع استطاعت تنمية صادراتها بشكل ملحوظ بعد أن بدأت المغرب في اصلاحها التجاري في الثمانينات (Harrison . Gordon, 1999), وبالتالي يبقى التساؤل الحالي هل يجب على الحكومة الجزائرية أن تعمل على تخفيض معدل الحماية الفعلي أم أن ارتفاع معدل الحماية قد يكون مفيدا في بعض الأحيان , وباتباع تعريفنا للإصلاح التجاري نجد أن السياسة التجارية في الجزائر ضعيفة من الناحية المؤسسية حيث تفتقر الى الاتساق , كما نجد أنه مع انخفاض التعريفة تزايدت رسوم الواردات وقد عانت أيضا من انعدام الشفافية والتلاعب بجداول التعريفة المعلنة , هذه الأدلة توضح أن مقاييس التجارة التقليدية المستخدمة لتقييم الاصلاح التجاري في الجزائر يمكن أن تؤدي الى اساءة فهم المواقف والسياسات اذا لم تأخذ في الاعتبار الجوانب السياسية مثل الشفافية والتوقع (Werenfels, 2007). وهذه الجوانب تلعب دور أساسي في فهم النتائج المختلطة المتحصل عليها عند تفسير الاصلاح التجاري في الجزائر وبالتالي يمكن اعتبار أن الاصلاح التجاري تميز بعدم التوقع وعدم الاتساق وعدم الاستمرارية وافتقار الشفافية والنتيجة الحتمية هي الحصول على أداء متواضع (ديب، 2002), والشكل البياني يوضح تأثير جماعات الضغط على خيارات السياسة التجارية .

الشكل رقم 2 : منحنى تكلفة الضغط لتأمين مستويات الحماية التعريفية من طرف اللوبي

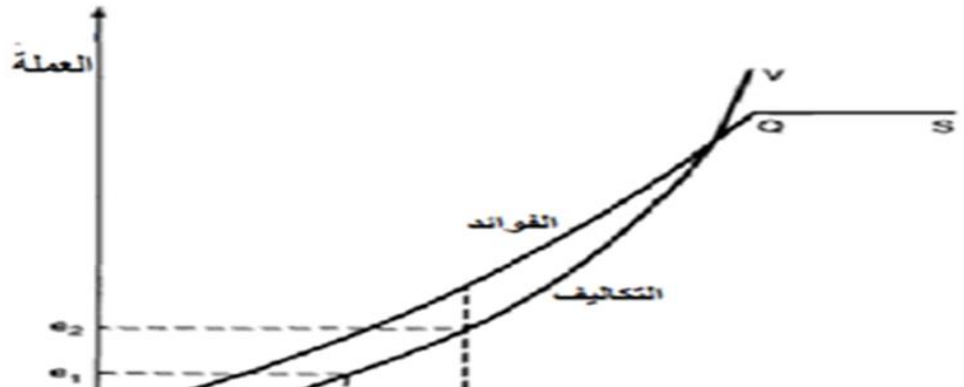

المصدر :(Baldwin, 1982, p. 275)

تحليل النتائج:

يمكن تحليل درجة الحماية الناجمة عن الاعتبارات السياسية بيانيا وفق الشكل رقم 2 حيث **OtoV** يمثل منحنى تكلفة الضغط الذي يعكس التكاليف المالية لزيادة مستويات الحماية التعريفية من طرف اللوبي (Magee, 2007),ويحلل المنحنى هذه العوامل مترافقة مع استعداد المسؤولين المنتخبين لمنح حماية اضافية لصناعة محددة مرتبطة عكسيا مع درجة الحماية وايجابيا مع حجم نفقات ضغط المنتجين والمترابطة كذلك بشكل ايجابي مع الدرجة التي تتطابق بها الظروف الاقتصادية في الصناعة اما عن طريق القيم الايثارية أو رغبات التأمين الاجتماعي للناخبين, والملاحظ من الشكل رقم 2 أن منحنى **OtoV** لديه امتداد **Oto**,أما نقاط منحنى الفوائد من حماية التعريفات يفترض أن تزيد الى أن تستقر عندQ مع الحماية القصوى التي تنطوي عليها التعريفة المرتفعة التوازن والتعريفة الداخلية والذي يظهر في الربح المعتاد ,بمعنى أن التكلفة الهامشية للزيادة التعريفية هي مجرد زيادة مساوية للإيرادات الهامشية من الزيادة التعريفية , ويعبر عن مستوى النفقات الذي يزيد الى أقصى حد من الفوائد الصافية ب **Oe2**والزيادة المرتبطة بالتعريفة ب **Or2** أما المنحنيات التي تشير الى الزيادة في فائض المنتجين المرتبطة بزيادة في أي تعريفات نجدها على شكل دعم الناخبين والمنحنيات المتجهة الى الأعلى تعبر عن زيادة في الرسوم التي يمكن أن تحصل عليها الصناعة في مختلف المستويات, والملاحظ مما سبق وبغض النظر عن المبررات السابقة للحماية نجد بعض النقائص منها مشكلة الراكب الحر المرتبطة بتوفير المنفعة العامة أي خاصية المنفعة العامة بوجود التعريفات الجمركية رغم أنهم يملكون استثناءات من الاستحقاقات وتكاليف توفير التعريفة (Lambertini, 2014), والطابع الحمائي للسياسة التجارية في الجزائر يدل على أن هناك مصالح لبعض القطاعات والتي ستخسر أو تنخفض مكاسبها في حالة الانفتاح على العالم الخارجي بسبب ضعف القدرة التنافسية لديها وبالتالي تظهر حلقة مستمرة من الدوافع توضح أن القطاعات التي حصلت على حماية مرتفعة تستمر في عدم المرونة وضعف التنافسية ورفض التحرير ,أي أن هذه العوامل تؤدي الى تكوين جماعات ضغط بينهم (Helpman, 1992) , كما أن هذه المواصفات هي سمة لإدارة سياسة ضعيفة للمصالح المجتمعة ,بمعنى أنه عادة ما تستمر الحماية نتيجة لظهور جماعات ضغط لا تستطيع تقييم ما اذا كان أعضاؤها سيستفيدون من الانفتاح أو عدمه ,وهو ما يدفعهم الى تفضيل الحماية بدلا من الحصول على اعانات ,ومع انتقال الجزائر الى اقتصاد السوق ظهر أن القطاعات التي ستستفيد من الانفتاح قليلة وغير قادرة على بناء توازن مضاد للمصالح المطالبة باستمرار الحماية , والتجارب والأدلة تدل على أن الحماية غالبا ما تكون مرتفعة

لدى الصناعات كثيفة العمالة والتي تكون فيها العمالة ذات مهارات منخفضة وأجور زهيدة وكذلك تكون الحماية مرتفعة في الصناعات ذات المكون الأجنبي المرتفع والتي تنتج سلع استهلاكية تستهلك على مستوى قطري واسع رغم تمركز انتاجها.(Rodrik, 1994)

4. الجوانب السياسية لاقتصاديات الحماية التجارية في الجزائر :

يظهر من التحليل السابق للسياسة التجارية في الجزائر أنها مازالت حمائية تتمتع بحزمة من العوائق الغير جمركية وارتفاع في تكلفة المبادلات , والسياسة الحمائية تدل على أن هناك مصالح ضمنية , واذا كانت هذه القطاعات أو الصناعات يعمل بها عدد كبير من الأفراد والذين لا يستطيعون الانتقال بسهولة الى قطاعات أخرى فان الدوافع وراء استمرار الحماية المرتفعة تظهر بدرجة أعلى وبالتالي تظهر حلقة مستمرة من الدوافع حيث أن القطاعات التي حصلت على حماية مرتفعة تستمر في عدم المرونة وضعف التنافسية ورفض التحرير.(Rodrik, 1994)

والسياسة الحالية هي سمة لإدارة ضعيفة للمصالح المجتمعة وهو ما يوجد في العديد من السياسات التجارية المتبعة على مستوى العالم حيث أنه عادة ما تستمر الحماية نتيجة ظهور جماعات ضغط لا تستطيع تقييم ما اذا كان أعضاؤها سيستفيدون من الانفتاح أو الحماية وهو ما يدفعهم الى تفضيل استمرار الحماية بدلا من الحصول على اعانات اضافة الى ذلك فانه في الاقتصاديات النامية التي تنتقل الى اقتصاديات السوق فان الأفراد أو القطاعات التي قد تستطيع الاستفادة من الانفتاح قليلة وبالتالي نجدها غير قادرة على بناء توازن مضاد للمصالح المطالبة بالحماية(Elmikawy, 2002), كما أكد الاقتصاديون أن درجة الحماية تختلف من صناعة لأخرى حيث أنها ترتفع لدى الصناعات كثيفة العمالة أي تلك الصناعات ذات المهارات المنخفضة والأجور المتدنية وكذلك تكون مرتفعة في الصناعات ذات المكون الأجنبي المرتفع والتي تنتج سلع استهلاكية تستهلك على مستوى قطري واسع رغم تمركز انتجها (Rodrik, 1994), والافتراض السابق يفسر الوضع بالنسبة للكثير من الصناعات في الجزائر وهو ما يؤكد ضعف قدرة المصدرين على تكوين جماعات ضغط قوية قادرة على احداث توازن مع جماعات الضغط المطالبة باستمرار الحماية, ولقد منح قانون المالية لسنة 1990للمستثمرين وتجار الجملة الحاصلين على امتياز والمعتمدين من قبل مجلس النقد والقرض امتياز لاحتكار الاستيراد في مجال نشاطهم التجاري شريطة ان يكون عددهم اثنين فأكثر , ولأول مرة ومنذ اقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية اصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموح به للمتعاملين التجاريين الا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي وجزئي.(زايري، 2008)

والملاحظ أن السياسة الحمائية تتعدى التعريفات والعوائق غير الجمركية الى البعد المؤسسي حيث نجده يقاوم الاصلاح بسبب بعض الأسباب البيروقراطية أو عدم كفاءة الادارة الحكومية(Werenfels, 2002), والدول النامية بصفة عامة تعتمد على حصيلة الجمارك بشكل كبير خاصة في مراحل تباطؤ النمو وعندما يفرض التحرير التجاري على الحكومة الاستغناء عن هذه الحصيلة فإنها تبحث عن موارد أخرى لتعوض نقصان حصيلة الجمارك

غير أن نفاذ هذه المصادر يفرض الضغط للعودة لزيادة حصيلة الجمارك , والجدول التالي يوضح أثر النظام السياسي على اختيارات السياسة التجارية في الجزائر .

جدول رقم 2 : أثر النظام السياسي على خيارات السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 1962-2019

الفترات	القرارات السياسية المتعلقة بتوزيع الريع	التأثير على السياسة التجارية
1962-1988 التحول باتجاه النظام الاشتراكي	_ نشاط المؤسسات الرسمية أكثر من المؤسسات غير الرسمية.	_ توافق التجارة الخارجية مع اهتمامات السلطة السياسية (احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية)
1988 -1997 ظهور التعددية السياسية	_ زيادة نشاط المؤسسات الرسمية لغرض التحول السياسي والاقتصادي نحو اقتصاد السوق . _ ظهور الخصم على الريع السنوي.	_ تنفيذ نسبي للإصلاحات الاقتصادية والتجارية ثم أزمة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والغير ملائمة للتحرير التجاري .
1997 -1999 التحضير للانتخابات مع عدم تحديد المستفيد الضمني للريع	_ اعادة تعيين المؤسسات السياسية في سياق طوارئ الدولة .	_ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية (الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوربي في اطار جولة برشلونة 1995)
1999 -2019 العودة الى النظام الاشتراكي	_ ظهور مؤسسات سياسية رسمية . _ البحث عن صيغ جديدة لتوزيع الريع عبر معاشات تقاعد جديدة .	_ انسداد على مستوى استراتيجية الصناعة . _ فشل سياسة الخوصصة في سياق هيمنة الصناعة الهيدروكربونية . _ نهاية برنامج التكييف الهيكلي والعودة الى توازن الاقتصاد الهيكلي مع تحرير أكثر للتجارة .

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على (Mira, 2015, p. 11)

5. محددات العرض والطلب على اصلاح السياسة التجارية :

تتأثر السياسة التجارية بعدة محددات منها قوى العرض والطلب على الاصلاح , فالطلب مبني على أداء السوق وعلى التوازنات السياسية بين أصحاب المصالح المعنيين والذين يرشدون سياسات الاصلاح , أما العرض يتوقف على قدرة النظام السياسي على ربط الاحتياجات الاقتصادية ببدائل السياسة الرشيدة وصناعة السياسات ذاتها اضافة الى تمتع النظام السياسي بكفاءة وقدرة على تنفيذ السياسات المعلنة وهي أمور تتعلق بالإدارة والنظام التشريعي , والاصلاح التجاري يعكس طبيعة النظام السياسي الذي يربط المدخلات بالمخرجات من خلال تحديد المصالح ,فمن ناحية المدخلات نجد الطلب على الاصلاح يستند الى ما يملكه الفاعلون الاقتصاديون من عناصر الانتاج , أي أن تكلفة المبادلات المرتفعة تخلق الطلب على الاصلاح غير أن الاجماع على قبول هذا الاصلاح يختلف من طرف لأخر , فبعض الفاعلين الاقتصاديين يرغبون في الاصلاح والبعض الأخر يرفضه والتفاعل والطرف المهم في الاصلاح هو صانع السياسة نفسه حيث أن بعض صناع السياسة يرغبون

في الاصلاح والبعض الأخر يرفضه, والتفاعل بين هذه العوامل يمكن توضيحه في الشكل التالي:

شكل رقم 3 : تفاعلات العرض والطلب على تحديد السياسة التجارية

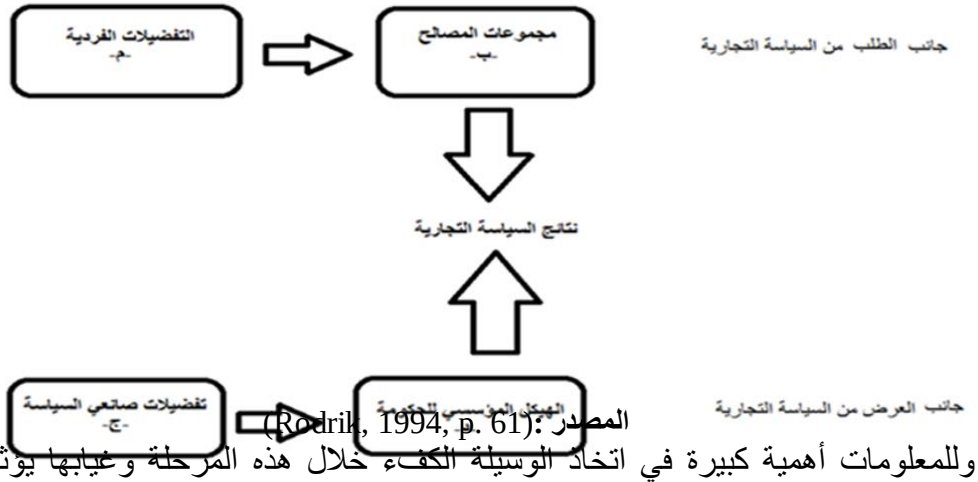

المصدر : (Rodrik, 1994, p. 61)

وللمعلومات أهمية كبيرة في اتخاذ الوسيلة الكفء خلال هذه المرحلة وغيابها يؤثر على صنع موقف جماعي يستطيع دفع تنفيذ هذه الأدوات وعليه ومن خلال ما سبق يتضح أن جانب الطلب قد لا يتضمن موافقة جميع صناع السياسة على الاصلاح والأمر نفسه ينطبق على الأدوات , وعندما يحدث تعارض الصناع فان اختيار الأدوات يصبح غير واضح وغالبا ما تتوزع مسؤولية التنفيذ على عدد من الوزارات مما يؤثر سلبا على التنفيذ وعلى السياسات المتاحة للإصلاح ومن بين هذه السياسات نذكر ما يلي :

5. 1 على مستوى المدخلات :

يتميز الاقتصاد الجزائري بأداء تجاري غير كفء سواء تم قياسه بالأدوات المتبعة كالتعريفات والعوائق غير الجمركية أو بالنتائج (نسبة التجارة للناتج المحلي الاجمالي) , الأمر الذي يخلق طلب على الاصلاح التجاري , وعند تحليل مستويات الاقتصاد الجزئي نجد ارتفاع تكلفة المعاملات التي يتحملها المصدرون تؤثر على قدرتهم على المنافسة في الخارج , بالإضافة الى ذلك نجد الالتزامات الدولية في اطار منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الاقليمية تخلق الطلب على الاصلاح التجاري , أي أن أصحاب المصالح المطالبون أو الرافضون للإصلاح التجاري متأثرين بواقعهم وقوة المنظمات والمؤسسات التي ينتمون اليها كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 3 : مواقف أصحاب المصالح من الاصلاح التجاري في الجزائر

المؤيدون للإصلاح التجاري	المعارضون للإصلاح التجاري
_ المصدرون في القطاع الخاص _ المستوردون في القطاع الخاص _ العمالة الغير منظمة _ مجلس الوزراء	_ مديرو القطاع العام _ الجماعات البيروقراطية _ العمالة المنظمة

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على (المكاوي ، غنيم، 2002)

تحليل الجدول :

يظهر من خلال الجدول اختلاف أصحاب المصالح في الجزائر حول الاصلاح التجاري حيث نجد فئة تعارض الاصلاح والفئة الثانية تطالب بالإصلاح حتى تستفيد من تحرير التجارة وتنشيط الصادرات غير أن هذه الفئة تبقى متخوفة من نتائج الاصلاح وهذا يفسر جزئيا في أدبيات الاقتصاد السياسي والاقتصاد المؤسسي بما يسمى استمرارية الطريق (Elmikawy, 2002)،وبسبب أن الجزائر استمرت في سياستها التجارية الموروثة من السبعينيات والمتمثلة في استراتيجية الاحلال محل الواردات فان السوق لا يزال موجها للإنتاج المحلي .

5. 2على مستوى المخرجات :

بالنسبة للمخرجات فان السياسة التجارية في الجزائر اتجهت نحو التحرير بداية التسعينيات مع الالتزام بالمعاهدات الدولية وتخفيض الحواجز التجارية وتنشيط الصادرات , والأدوات المصاحبة لاتجاه هذه السياسات تم تقديرها بدرجات مختلفة من ذوي أصحاب المصالح الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي , وعلى سبيل المثال وتنفيذا لقرارات صندوق النقد الدولي قامت الجزائر بتخفيض قيمة عملتها سنة 1994 دون مراعاة المخاطر والعواقب لذلك , والمخاطر السياسية المتعلقة بسعر الصرف لها وزن كبير لإزالة العقبات أمام تحرير التجارة حيث يؤدي الى زيادة الواردات غير أنه وبالرغم من أن المدخلات تصبح متوفرة بشكل أكبر ويتحسن مستوى التكنولوجيا فان المزايا المحققة من زيادة الصادرات لا تحدث في وقت قصير, وبسبب المشاكل المزمنة وعجز الميزان التجاري للجزائر لفترات مختلفة فان نجاح الاصلاح التجاري الشامل يحتاج لشرطين : اما أن تكون الدولة في موقف يسمح لها سياسيا باتخاذ قرار تخفيض كبير في سعر الصرف لتنشيط الصادرات أو أن يكون لها مصدر أخر غير الصادرات الهيدروكربونية للحصول على النقد الأجنبي لفترة طويلة من الزمن , والتخفيض الحقيقي للعملة يعني كثير من المشاكل حيث أنه يؤدي الى انخفاض في الأجور الحقيقية الا اذا كان مصحوبا بتحسن في مستوى المعيشة , واذا كانت الاحتياطات النقدية غير كافية فان قرار التخفيض لا يصبح اختياريا بل يصبح اجباريا والحل الوحيد هو التحرير التدريجي للسياسة التجارية , (Dorunbuch, 1992) وهذا ما يفعله صانعوا السياسة التجارية في الجزائر من خلال مزيج من الأدوات المستخدمة وأخرى قيد الاستخدام , وهذا يعطي لأصحاب المصالح الاقتصادية وصناع السياسة درجات متفاوتة لأدائهم .

6. متطلبات الاصلاح الفعال للسياسة التجارية في الجزائر:

يتطلب الاصلاح الفعال للسياسة التجارية العديد من العوامل المتكاملة , والاختيار الملائم بينها لا يعني بالضرورة أن يكون مبني على حكم اقتصادي قوي بل يتعدى الى أساس سياسي للإصلاح , ومدى فعالية السياسة المختارة تتوقف على الموارد التي يتم حشدها لخلق نوع من المصداقية للسياسة المتبعة ويمكن ايجاز أهم العوامل الملائمة للإصلاح التجاري فيما يلي :

6. 1 الرغبة :

يرى بعض الاقتصاديين أن الرغبة في الاصلاح تعتمد على النظام القائم وتغيير التحالفات أو على وجود كارثة اقتصادية(Gala, 1995), اضافة الى وجود عامل أخر يحدد الرغبة والذي ينبع من أدبيات الاقتصاد المؤسسي وهو وجود تكلفة مبادلات مرتفعة بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين الذين تمسهم السياسة المقترحة , وفي هذه الحالات تكون الرغبة في الاصلاح بهدف تقليل تكلفة المبادلات أي أنه عندما تظل تكلفة المعاملات مرتفعة لفترة طويلة يتأثر الأداء وبمرور الوقت تزداد حدة الكارثة (Elmikawy, 2002), والجزائر لم تمر بأي تغيير للنظام منذ حوالي عشرين سنة الى غاية الانتخابات الرئاسية لسنة2019 , كما أنه لم تتأثر مواردها الخارجية لحد الدخول في كارثة اقتصادية غير أن شكوى المصدرين من ارتفاع تكاليف المعاملات لم يلقى استجابة من طرف صانعي السياسة التجارية , وتحرير التجارة يتطلب تقليص منافع العديد من الفاعلين الاقتصاديين من بينهم الحكومة والتي ستخسر ايرادات الجمارك , الصناعات الناشئة الغير قادرة على المنافسة والتي لا تملك الوقت والجهد الكافيين لزيادة حجم صادراتها للخارج مع امكانية خسارة حصتها في السوق المحلية أمام المنافسة الأجنبية (عجة، 2007), وبالنسبة للطبقة الحاكمة فان التحرير يعني فقدان مساندة بعض الفاعلين الاقتصاديين الذين أيدوها طوال فترة اتباع سياسة الاحلال محل الواردات وفي نفس الوقت فان الطبقة الحاكمة عليها أن تساير الحركة الأيديولوجية المعارضة للانفتاح التجاري (لوصيف، 2013) .

والواضح مما سبق أن القيادة السياسية تعمل بشكل متناقض بين ما تعلنه وما تفعله ,أي أن هناك تعارض بين دورها كدافع أساسي للإصلاحات الاقتصادية والتحرير التجاري ودورها كموزع للدخل والنظام السياسي يحاول ضم كل الاتجاهات المتعارضة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي , والأحزاب السياسية لم تستطع بناء تحالف لازم لدعم الانفتاح كما أن التجار أيضا واجهوا مشاكل في بناء مثل هذا التحالف غير أنه وبسبب عدم شفافية ووضوح التنظيمات الخاصة بالمصدرين والمستوردين فان اللوبي الذي يمارسوه هو مجهود فردي في المقام الأول وبالتالي غير مؤثر بالدرجة الكافية بل ويؤثر على مشروعية الحكومة عند الاستجابة له , والعامل المهم لزيادة الرغبة في الانفتاح التجاري هو وجود كارثة اقتصادية وهو الأمر الذي تحاول الحكومة الجزائرية تفاديه منذ انهيار أسعار البترول منتصف الثمانينات , ولأنه غير مسموح للجزائر من طرف المانحين الدوليين بالسقوط في كارثة اقتصادية فان الضغط اللازم لتوليد الرغبة في الاصلاح في حالة وجود كارثة اقتصادية غير متوفر .

6. 2 امكانية التنفيذ :

ان امكانية التنفيذ مرتبطة طرديا بحجم المساندة والتنسيق المتاح لصنع السياسة بين الوزارات المعنية والهيئات المعنية والبرلمان, وعادة ما تكون السياسة التجارية غير ممكنة التنفيذ لأنها تمس اختصاصات كثيرة للوزارات حيث ترى كل وزارة أنه من اختصاصها مما يؤدي الى كثير من المشاكل المتعلقة بالاتصال والتنسيق والتي تؤثر سلبا على توزيع المسؤوليات داخل دوائر اتخاذ القرار, (Elmikawy, 2002)والتعارض الواضح داخل الجهاز

التنفيذي للحكومة الجزائرية بين الحاجة لتنشيط وتنمية الصادرات وحماية ايرادات الحكومة من أي نقصان كنتيجة لتحرير التجارة مثال واضح لذلك (بوزيان، 2000), وعليه فإمكانية تنفيذ السياسة تحتاج لمهارة سياسية في ادارة المصالح المتعارضة وخلق توافق جماعي حول السياسة رغم احتمال تواجد الخسائر لبعض الأطراف والأدلة من تجارب الدول الأخرى توضح أن نجاح الاصلاح التجاري يتوقف على اصلاح المجالات الأخرى ومن أمثلة ذلك نجد أن الاصلاح التجاري في كل من المكسيك والمغرب كان له أثار مختلفة على العمالة بسبب الاختلاف في مرونة سوق العمل في كلا البلدين (Harrison . Gordon, 1999).

خاتمة

كخلاصة لما سبق يتضح أن اصلاح السياسة التجارية في الجزائر يمثل صيغة جديدة لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح مجموعات المصالح النشيطة وكذلك توزيع الدخل لصالح فئة محددة من المستهلكين , والسياسة التجارية في الجزائر تعكس رغبة الحكومة في الحصول على ايرادات (حصيلة الجمارك والرسوم) في فترات تقل فيها العوائد الهيدروكربونية , وفي ظل الأهداف السياسية للحكومة يمكن الحكم أن السياسية التجارية ضعيفة بسبب وجود نظام يقوم على الاجماع .

وبما أن الاصلاح التجاري في الجزائر ركز على الاصلاحات التلقائية وبناء المؤسسات اللازمة فانه ينبغي عدم اهمال الدور الواضح للمشاركة الخارجية كوسيلة لمحاربة جماعات الضغط المحلية التي ترغب في الحماية ومحاربة العواقب السلبية للسياسات التجارية للدول الأخرى , لكن هذا لا يمنع الحكومة من اقامة اطار مؤسسي يخدم مصالحها في ظل تعقد وتشابك علاقاتها الخارجية , والاصلاح التجاري عادة ما يتضمن استيراد مؤسسات من الخارج كقواعد وقوانين منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي , والمشكلة الأساسية في الاقتصاد الجزائري ليست بالضرورة تحديد الممارسات الصحيحة بقدر ما تعنى بتحديد التجهيزات المؤسسية اللازمة لخلق مصداقية لهذه الممارسات , والتغيير المؤسسي مكلف ويحتاج للإنفاق على الموارد البشرية , الطاقات المؤسسية ورأس المال السياسي وبالتالي نجد الأولويات على الصعيد الدولي لا تتوافق مع الأولويات الخاصة بالتنمية على الصعيد المحلي وبما أن الموارد البشرية والطاقات المؤسسية ورأس المال السياسي نادر الوجود في الجزائر فان صناع السياسة عليهم تحديد الأولويات والاصلاحات المؤسسية الناجحة والتي عادة ما تأتي من الخارج مطعمة بالظروف المحلية .

والنقاط المذكورة أعلاه تعطينا تفسيرا للاستنتاجات التالية :

_ فشل الاصلاحات السياسية في غياب اطار مؤسسي مناسب يثبت أنها ذات أهمية فيما يتعلق بالمسار الاصلاحي للاقتصاد الجزائري .

_ الصراع التوزيعي المرتبط بالأثار التحويلية للتحرير التجاري يثبت أن الترتيبات المؤسسية الرسمية وغير الرسمية تحدد محتوى وطرائق وأشكال السياسة التجارية في الجزائر .

_ سمحت سياسة تصدير واستغلال المواد الهيدروكربونية بتوسيع الأسس الداخلية للتراكم بهدف تحقيق استقلال اقتصادي وسياسي أكبر.

_ خلال الفترة 1986- 2019 لم يكن هناك تسلسل زمني لإصلاحات سياق الاقتصاد الكلي والتحالف النخبوي الذي تدعمه المجموعات الاجتماعية الاقتصادية الداعمة للإصلاحات والاجماع السياسي الاقتصادي وهذا يفسر أن الاصلاحات شملت التدفقات وليس الهياكل حيث يحدث تحرير التجارة في سياق انكماش عائدات النفط والغاز الأمر الذي يسمح بإدارة صراعات التوزيع مع استخدام الدولة لنوع مختلف من الترتيب للجهات الفاعلة الأخرى , ويؤدي هذا الى اعادة تكوين مجموعات المصالح المتنافسة للوصول الى موارد الدولة وتجديد اجراءات اضفاء الشرعية داخل النظام الوطني الاقتصادي السياسي .

_ إن معدل الانفتاح المرتفع من الناحية الهيكلية في اقتصاد النفط أحادي التصدير مثل الجزائر لا يأخذ في الاعتبار قضية التنازلات الاقتصادية السياسية. والواقع أنها لا تقدم معلومات عن جودة البيئة المؤسسية ، وطبيعة البضائع المستوردة والمصدرة ، ولا تشمل تدابير الحصص ، وتراخيص الاستيراد ، والتراخيص الإدارية والإعانات. . ، بالإضافة إلى ذلك يعتمد على متغيرات مستقلة عن الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية (حجم البلد ، وهبة العامل ، والتكوين الجغرافي) .

وبناءا على ذلك نقدم مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي :

_ ضرورة توفير قاعدة معلوماتية وشبكات لإنتاج المعرفة حتى تستطيع الحكومة مساعدة الطبقة الحاكمة لتقييم سريع وصحيح لوسائل توزيع الدخل وتحصيل الايرادات , هذه القاعدة المعلوماتية تستطيع مساعدة ممثلي المصالح للقيام بتقييم أفضل وأسرع لمواقفهم بالنسبة للسياسات المختلفة وتأثيرها على مصالحهم .

_ ضرورة توفر ادارة حكومية كفء لأن السياسات المتشابهة على المستوى النظري تؤدي الى نتائج مختلفة في الواقع العملي , والسياسات التي تظهر على أنها مصممة بكفاءة قد تفشل , والأدلة السابقة تظهر أن أكثر السياسات الاصلاحية نجاحا هي السياسات التي كان فيها البيروقراطيون أكثر مرونة وتفاعل مع القطاع الخاص .

_ ضرورة بناء بيئة سياسية عالية الجودة تستطيع اعطاء توجيهات للمنتجين والمستثمرين وتمنع الاستخدام السيء للموارد الاقتصادية وتضمن وجود ادارة حكومية قادرة على الحفاظ على السلم الاجتماعي , و صناع السياسة القائمون على الإصلاح التجاري يجب أن لا يتساءلوا فقط هل سيؤدي هذا الإصلاح الى حجم أكبر للتجارة أو يحدث فرص نفاذ أفضل للصادرات بل يجب أن يتساءلوا أيضا عن ضرورة مصاحبة هذا الإصلاح ببيئة سياسات ذات جودة عالية داخل الوطن نفسه.

وفي الأخير وكخلاصة لتقييمنا نرى أنه لإحداث إصلاح فعال للسياسة التجارية فإن الأمر يتوقف على مدى الرغبة والإمكانية والمصداقية للسياسة التجارية المتبعة ,وتحديد الاختيار الملائم لا يتوقف بالأساس على حوكمة اقتصادية قوية بل يتعدى في أغلب الأحيان الى أساس سياسي (الإمكانية السياسية للإصلاح) ,وتتوقف فعالية السياسة المختارة على الموارد التي يتم حشدها لخلق نوع من المصداقية للسياسة التجارية المتبعة .

7. قائمة المراجع:

7. 1 المراجع باللغة العربية

1. المكاوي ، غنيم .(2002) .*الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية في مصر*.
2. بهلولي ,ف .(2012) .*التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة* ,*مجلة الباحث* .
3. بوزيان ,أ .(2000) .*سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والاصلاحات* ,*رسالة ماجستير* ,*كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* ,*جامعة الجزائر*.
4. ديب ,ر .(2002) .*تنظيم وتطور التجارة الخارجية* ,*دراسة حالة الجزائر* ,*أطروحة دكتوراه* ,*كلية العلوم الاقتصادية والتسيير* ,*جامعة الجزائر*.
5. زايري ,ب .(2008) .*تسهيل التجارة وتحديات الاصلاح التجاري في الجزائر* ,*مجلة الاقتصاد والمجتمع* ,*العدد*.5
6. عجة ,ا .(2007) .*التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص* ,*دار الخلدونية* ,*الجزائر*.
7. لوصيف ,ف .(2013) .*أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة , 2012 -1970رسالة ماجستير* ,*كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* ,*جامعة سطيف*.

7. 2 المراجع باللغة الأجنبية :

8. Abbas, M. (2012). *« L'ouverture commerciale de l'Algérie. Apports et limites d'une approche en termes d'économie politique du protectionnisme »*, *Revue Tiers Monde.*
9. Addi, L. (2014). *« Préface »*, *in Mourad Ouchichi, Les fondements politiques de l'économie rentière, Béjaïa, Éditions Déclic. p. 11.* .
10. Baldwin, R. (1982). *Import Competition and Response" ,Jagdish N. Bhagwati, editor University of Chicago Press* . .
11. Dorunbuch, R. (1992). *"The Case for Trade Liberalization in Developing Countries", Journal of Economic Perspectives, Vol. 6, Number 1, Winter 1992, pp. 69 85.* .
12. Elmikawy, N. (2002). *"Institutional Reform and Economic Development in Egypt", Cairo: American University Press.* .
13. Gala. (1995). *"Bureaucrats in Business ", New York: Oxford University Press.* .
14. Harrison . Gordon. (1999). *"Who Gains from Trade Reform? Some Remaining Puzzles", NBER Working Paper No. 6915.* .

15. Helpman, G. (1992). *"Protection for sale," Princeton University.*
16. Khan, I. (2011). *Reform experience in Algeria. He studied the abortion of democracy, Aljazeera Center for Studies. .*
17. Lambertini, L. (2014). *Dynamic analysis of an Electoral Campaign" in Haunschmied, J, V.M. Veliov and S. Wrzaczek (eds.), 'Dynamic Games in Economics', Dynamic Modelling and Econometrics in Economics and Finance(n°16), Springer. . .*
18. Magee, G. (2007). *Infl uence Elections, and the Value of a Vote in the U.S. House of Representatives", Economics and Politics, Vol. 19, No. 03. .*
19. Mira, R. (2015). *Économie politique de l'industrialisation en Algérie : analyse institutionnelle en longue période. Economies et finances. Université Sorbonne Paris Cité. .*
20. Nechachibi, A. (1998). *International Monetary Fund (IMF), Stability and transition to a Market Economy in Algeria, Washington, , p. 110.130.*
21. Ratoul, M. (2005). *the transformation of the Algerian economy, the structural adjustment program and its implications on the level of transactions with abroad, Arab Economic Research Journal, No. 23. . .*
22. Rodrik, D. (1994). *"The rush to free trade in the developing world: Why so late? why now? will it last?' in: S. Haggard and S. Webb, eds., Voting for reform: The politics of adiustment in new democracies, New York: Oxford University Press. .*
23. Werenfels, I. (2002). *Obstacles to privatisation of state –owned industries in Algeria : the political economy of a distributive conflict, the journal of North African studies vol7(No1) . .*
24. Werenfels, I. (2007). *Managing Instability : Elites and Political Change in Algeria, Londres, Routledge.*